

جامعة الشاذلي بن جديد الطارف

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

دروس مقياس: الأسواق المالية

سنة ثالثة اقتصاد نقدي ومالي – السداسي السادس

الفصل الأول، الفصل الثاني والفصل الثالث

د. تحري صبيحة

السنة الجامعية: 2024-2025

الفصل الأول: السوق المالي (مفهومه، أنواعه، وظائفه)

نتج عن التطورات المتلاحقة في كل المجالات الاقتصادية، الصناعية والاجتماعية ازدياد الحاجات المالية للوحدات الإنتاجية بحكم توسعها مما أدى بالضرورة الى تطور الأنشطة المالية، حيث حظيت باهتمام بالغ على جميع المستويات وذلك نظرا لما قدمته من دور هام في تحقيق نمو اقتصادي أفضل.

وأحد الأطراف الفاعلة في النظام المالي هي السوق المالية، فإذا كانت هذه السوق ذات اداء جيد بالنسبة لحجمها وسيولتها فسينعكس ذلك ايجابا على الأداء الاقتصادي ككل، ويتم تحقيق ذلك من خلال الجمع بين المدخرين والجهات التي تقوم باستثمار الاموال. وبذلك احتلت هذه السوق مكان هامه في اقتصاديات الدول.

1. تعريف السوق المالي:

إن السوق المالي هي مجموعة من المؤسسات المالية المتخصصة التي تعمل كقنوات ينساب من خلالها فائض الوحدات الاقتصادية إلى ذوي الحاجة إليها من المنتجين عن طريق الوسطاء الماليين وفق سياسة معينة وخلال فترة زمنية محددة، حيث يتحدد دور هذه المؤسسات في الوساطة بين جانبي عرض رؤوس الأموال والطلب عليها، وتعمل هذه المؤسسات إلى جانب المؤسسات المنظمة للسوق لتشكلا معا الهيكل المؤسسي للسوق المالي.

2. مكونات السوق المالي:

يشكل أجل العمليات المالية التي تتم في الإطار التنظيمي لسوق المال أهم معيار للفرقة بين جانبي سوق المال في أي بلد، وهما سوق النقد وسوق رأس المال.

1.2. سوق النقد:

تعرف السوق النقدية على أنها سوق المعاملات المالية قصيرة الأجل والقابلة للتداول في أقل من سنة. وهذا النوع من الأسواق ليس له مكان خاص ومحدد لإبرام الصفقات.

والهدف الأساسي من وجود هذه السوق هو تمويل المشاريع الإنتاجية ومدها بالقروض. أي أنها نقطة التقاء الاستثمار قصير الأجل مع التمويل قصير الأجل.

2.2. سوق رأس المال:

هي تلك السوق التي تهتم بالاستثمارات طويلة الأجل، ومن الخصائص المميزة لهذه السوق أنها أقل اتساعاً من السوق النقدي لكنها أكثر تنظيماً، حيث يتواجد فيها الوكلاء المتخصصون في الصفقات المالية الكبيرة بهدف تمويل احتياجات مؤقتة.

كما تعرف على أنها السوق التي ينحصر التعامل فيها على الأوراق المالية طويلة الأجل والتي تغطي فترة تزيد عن السنة.

والهدف من هذا السوق أنه يتم فيها تحويل المدخرات إلى استثمارات من خلال طريقتين هما:

أ. يقوم المدخرون بشراء الأدوات المالية طويلة الأجل المصدرة، وبالتالي توفر شركات الأعمال التمويل اللازم لاستثماراتها.

ب. تقوم المنشآت المالية مثل البنوك التجارية وشركات التأمين باستخدام مدخرات الأفراد لتكوين محافظ الاستثمارات من خلال شرائها للأوراق المالية في تلك السوق.

لذا فإن سوق رأس المال ينقسم إلى قسمين رئيسيين:

أ. سوق الائتمان " الاقتراض المباشر متوسط وطويل الأجل": يتكون هذا السوق هيكلية من نوعين من المؤسسات المالية هما:

- المؤسسات المصرفية التجارية والمتخصصة.

- المؤسسات المالية غير المصرفية مثل صناديق التأمين والمعاشات.

ب. سوق الأوراق المالية: يتكون مؤسسياً من نوعين من المؤسسات هما:

- مؤسسات غير مالية منظمة للسوق: وأشكالها الشائعة الهيئة العامة لسوق المال وبورصات الأوراق المالية.

- مؤسسات مالية متعاملة في السوق: من أهم أشكالها شركات المساهمة والمصارف بأنواعها والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية، والتي يتمثل نشاطها بعمليات السمسرة أو الترويج وتغطية الاكتتاب في الأوراق المالية.

3. نظرة عامة لسوق الأوراق المالية:

لقد تعددت المفاهيم التي تعالج سوق الأوراق المالية، ومن بين هذه التعاريف الاقتصادية نذكر:

- تعرف سوق الأوراق المالية على أنها سوق مستمرة ثابتة في المكان تقام في مراكز التجارة والمال في مواعيد محددة يغلب عليها أن تكون يومية، يجتمع فيها أصحاب رؤوس الأموال والسماسة للتعامل في الأوراق المالية وفقا لنظم ثابتة ولوائح محددة.
- تعرف أيضا على أنها إحدى المؤسسات المالية الوسيطة في السوق المالي، وهي موقع الجغرافي أو لا جغرافي لعرض وطلب الأوراق المالية، وهي سوق ثانوية للأوراق المالية تجري خلالها عملياته التداول بيعة أو شراء بعد أن تم إصدار الأوراق المالية في السوق الأولي.
- كما يعرف بأنه مكان منظم لتداول الأسهم والسندات على اختلاف أنواعها، كما يعتبر المكان المناسب الذي يتم فيه نقل مدخرات الأفراد والوحدات ووضعها تحت تصرف الوحدات المحتاجة لها.

4. وظائف سوق الأوراق المالية:

- بالإضافة إلى الوظيفة الأساسية لسوق الأوراق المالية والتي تتمثل في نقل الأموال من الأطراف التي تتوفر لديها أموال فائضة إلى الأطراف التي تعاني من عجز في الأموال، هناك وظائف أخرى تتمثل في:
- تؤمن البورصة سوق مستمرة لتداول الأوراق المالية، الأمر الذي يوفر للمستثمرين درجة عالية من السيولة؛
 - تشجع ميزة السيولة هذه المستثمرين على اختلاف أنواعهم على الإقدام على توظيف مدخراتهم في شراء الأوراق المالية إما من السوق الأولي أو السوق الثانوي؛
 - تقوم البورصة بتقييم وتحديد أسعار الأوراق المالية على ضوء آخر المعلومات عنها، من خلال عمليات التداول بيعة وشراء بين عدد كبير من المستثمرين لا يعرف بعضهم بعضا، أي أن التقييم يتم على أسس موضوعية لا يدخل فيها العامل الشخصي؛
 - تمثل البورصة سلطة رقابة خارجية رسمية على كافة السياسات للشركات المدرجة أوراقها المالية فيها، وعليه فإن الشركات التي تتبع إدارتها سياسات كفئة تحقق نتائج أعمال جيدة وتحسن أسعار أسهمها في السوق؛

- تلزم قوانين أسواق رأس المال الشركات المساهمة بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بأدائها وعن الأوراق المالية التي ترغب بإصدارها، مما يوفر للمستثمرين المعلومات الآنية والدقيقة عند اتخاذ قرارات الاستثمار؛

- تراقب إدارات أسواق رأس المال عملية التداول في ردهات البورصة أو على شاشات الكمبيوتر لضمان التداول العادل في السوق والحيلولة دون حدوث أي تلاعب في الأسعار.

5. عوامل نجاح سوق الأوراق المالية:

تتميز أهمية الأسواق المالية من اقتصاد إلى آخر أو من موقع إلى آخر وذلك نتيجة لعدة عوامل نذكر منها:

- تعكس الأسواق المالية واقع الاقتصاديات التي تضمها فيما إذا كانت هذه الاقتصاديات متقدمة أو العكس؛
- ترتبط أهمية الأسواق المالية بتعاظم دور الشركات المساهمة الكبيرة والتي تتمتع بمرونة عالية اتجاه حركات الأسعار والتغيرات التي تحدث في الاقتصاد المحلي والدولي؛
- تبرز أهمية الأسواق المالية مع تطور مستويات ونشاطات أجهزة المعلومات والاتصالات، وكلما تيسر أكثر نشر المعلومات سادت الشفافية في الأسواق المالية؛
- إن وجود أجهزة ائتمانية من المؤسسات المصرفية ومكاتب وساطة عالية الكفاءة يجعل أهمية الأسواق المالية أكبر؛
- إن إدارات الأسواق المالية وكفاءة كواردها وطاقاتها التكنولوجية كلها تنعكس على أداء هذه السوق؛
- توافر السيولة لتمويل عمليات الشراء والبيع السريعة؛
- تقليل تكاليف المعاملات يعكس نجاح السوق المالي.

6. أنواع أسواق الأوراق المالية:

سوق الأوراق المالية هي السوق التي يتم فيها إصدار وتداول الأوراق المالية من أسهم من وسندات وأدوات أخرى، وتعتبر أسواق الأوراق المالية أحد العناصر الهامة في مصفوفة الشبكة المالية، ويجب أن نأخذ في الحسبان أنها تتكون من نوعين من الأسواق وهما:

أ. **السوق الأولي:** ويسمى أيضا بسوق الإصدارات الجديدة، وهذا السوق يختص بتأسيس الشركات الجديدة أو التوسع في رأس المال وطرح رأس المال للاكتتاب في صورة أوراق مالية “ أسهم وسندات.”

ب. **السوق الثانوي:** وتسمى أيضا بسوق التداول، وهو المكان الذي يتم التداول فيه بيعا وشراء على الأوراق المالية التي تم اصدارها في السوق الأولية ما يترتب عليه نقل ملكية هذه الأوراق بين البائع والمشتري وذلك طبقا لسعر السوق السائد وقت البيع والشراء، بفارق أن الحصيلة النقدية لا تذهب هنا للشركة المصدرة للأوراق المالية وإنما تتحرك باستمرار بين مستثمر مالي وآخر.

وتنقسم هذه السوق إلى قسمين:

- **السوق المنظم:** وهي البورصات التي تخضع للقوانين والقواعد التي تصنعها الجهات الرقابية وتتداول فيها الأوراق المالية المسجلة والتي تحدد أسعارها من خلال المزاد لأن التعامل يجري في مكان مادي محدد، وتعتمد في الشراء والبيع على السماسرة الذين يعملون لحساب غيرهم، ويترتب على التعامل فيها بعض التكاليف.
- **السوق الغير منظم:** وهي السوق التي ترتبط بقانون ونظام محدد ولكنها لا ترتبط بمكان وزمان معين، ولا تعتمد على السماسرة وإنما على التجار الذين لديهم مخزون ويتاجرون لحسابهم وليس لحساب غيرهم، ولا يترتب على التعامل فيها أي تكاليف أو عمولات سمسره أو وساطة وتمتاز بسرعة البيع والشراء وببساطة الاجراءات وكبر حجم المعاملات، وتتطلب خبرة وكفاءة عالية في التعامل، وأسعار البيع والشراء تتحدد فيها بالتفاوض وليس بالمزاد العلني.

بالإضافة إلى السوقيين الرئيسيين في سوق الأوراق المالية الثانوية يمكن اضافة الأقسام التالية:

السوق الثالث: يمثل جزء من السوق غير المنظم حيث يتكون من السماسرة غير الأعضاء في البورصة المنظمة والذين يقدمون خدمات التعامل في الأوراق المالية للمؤسسات الاستثمارية الكبيرة وصناديق استثمار المعاشات والأموال التي تديرها البنوك نيابة عن عملائها، وتتميز معاملات هذه السوق بصغر تكلفه المعاملات وكذا سرعة تنفيذها.

السوق الرابع: تنشأ هذه السوق عن طريق المؤسسات المالية والاستثمارية الكبيرة والأفراد الأغنياء الذين يتعاملون فيما بينهم في شراء وبيع الأوراق المالية بكميات كبيره بهدف الحد من العملات التي يتقاضاها السماسرة في الأسواق الأخرى، ويتم التعامل فيها بسرعة وتكلفه بسيطة من خلال شبكة اتصالات الكترونية وتليفونية.

الفصل الثاني: الأدوات المالية المتداولة في سوق رأس المال

تعتبر الأسهم والسندات من أهم الأدوات المالية المتداولة في سوق رأس المال، وتتميز هذه الأدوات بأنها تمويل طويل الأجل يتعدى فترة السنة لاستردادها.

1. الأسهم:

السهم يمثل الحصة التي يقدمها الشريك في رأس مال الشركة، وللاسهم نوعان: أسهم عادية وأسهم ممتازة.

1.1. الأسهم العادية:

يعرف السهم العادي على أنه وثيقة مالية تصدر عن شركة مساهمة بقيمة اسمية ثابتة وهي قيمة الوجه، تضمن حقوق وواجبات متساوية لمالكها وتطرح على الجمهور عن طريق الاكتتاب العام في الأسواق الأولية ويسمح لها بالتداول في الأسواق الثانوية فتخضع قيمتها السوقية لتغيرات مستمرة تعود إلى أسباب وتقييمات متباينة.

أ. حقوق حاملي الأسهم العادية: وتتمثل في:

- الحق في حصة أصول الشركة بقيمة ما يملكه من أسهم؛
- حق الحصول على شهادة ملكية للأسهم العادية التي يمتلكها؛
- حق تحويل الملكية إلى شخص آخر؛
- حق الحصول على الأرباح التي يتقرر توزيعها؛
- حق الاطلاع على دفاتر الشركة؛
- حق حضور الجمعيات العمومية للمساهمين والتصويت فيها بنسبة ما يمتلكه من أسهم؛
- حق اقتسام أصول الشركة عند التصفية.

ب. أنواع الأسهم العادية: للأسهم العادية أنواع تتمثل في:

- حسب طبيعة حصة المساهم:

✓ **السهم النقدي:** يجب أن يدفع المكتتب قيمة السهم نقداً، ولا يصبح السهم قابلاً للتداول إلا بعد تأسيس الشركة بصفة نهائية.

✓ **السهم العيني:** يمثل حصة عينية كعقار أو مصنع أو متجر أو أي موجودات من الشركة.

• حسب ملكيتها وطريقة إصدارها وتداولها:

- ✓ الأسهم الاسمية: يسجل اسم صاحبها على وجه الصك، ويمكن لمالكها أن يبيعها لمستثمر آخر وفي هذه الحالة يسجل اسم المالك الجديد.
- ✓ السهم لحامله: يتم تداوله بين المستثمرين دون كتابة اسم المالك على وجه الصك، وتنتقل ملكية السهم بمجرد الحياة الفعلية له.
- ✓ السهم لأمر: للشركة أن تصدر أسهم لأمر وتشتترط فيها أن تكون كامل الوفاء (أي دفعت كل قيمتها الإسمية).

2.1. الأسهم الممتازة: يمثل السهم الممتاز سند ملكية وله قيمة اسمية ودفترية وسوقية شأنه في ذلك شأن السهم العادي، والسهم الممتاز ليس له تاريخ استحقاق ولكن من الممكن أن ينص العقد على استدعائه في وقت لاحق. كذلك الأسهم الممتازة هي شهادات تصدرها الشركات للتزود برؤوس الأموال عند الحاجة مثلها مثل الأسهم العادية.

أ. حقوق حاملي الأسهم الممتازة: تتمتع بالحقوق التالية:

- حق الأولوية في الحصول على الأرباح وبنسبة محددة؛
- حق الأولوية في الحصول على حصيلة التصفية من الأصول؛
- حق الحصول على القيمة الإسمية عند التصفية؛
- حق تجميع الأرباح المقرر توزيعها من سنة إلى أخرى؛
- حق تحويلها إلى أسهم عادية؛
- حق تحديد مدة زمنية للوفاء بقيمتها الإسمية.

ب. أنواع الأسهم الممتازة: وتتمثل في:

- ✓ أسهم ممتازة من ناحية الدخل: وهي أكثر الأنواع شيوعا لكون لحملتها أسبقية على حملة الأسهم الممتازة في الحصول على أرباح الشركة.
- ✓ أسهم ممتازة مجمعة للأرباح: تضمن لحاملها الحق في الحصول على نصيب من أرباح الشركة ولها الحق في تجميع أرباح السنوات السابقة.
- ✓ الأسهم الممتازة القابلة للتحويل: يحق تحويلها إلى أسهم عادية في حالة ما إذا كان العائد الذي يتحقق للأسهم العادية أكبر من العائد للأسهم الممتازة.

✓ **الأسهم الممتازة القابلة للاستدعاء:** تسديد القيمة الإسمية يتم بعد فترة زمنية، وعادة ما يكون لحملتها نسبة محددة من الأرباح وتكون هذه النسبة عالية نسبياً، وبمجرد تحسن الوضع المالي للمؤسسة تقوم باستدعائها ودفع قيمتها.

2. السندات:

هو حصة في ديون الشركة، أي أنها اتفاق تعاقدى لمدة معينة وبمبلغ معين بين المقترض والمقرض، ويتعهد فيه الأول المدين إلى الثاني حائز السند بدفع قيمة السند في تاريخ محدد بالإضافة إلى إجراء مدفوعات دورية تتمثل في الفوائد طيلة حياة السند، ويكون للسند أولوية في الحصول على التصفية مقارنة بالسهم في حاله تصفية الشركة.

1.2. خصائص السندات: نذكر أهمها فيما يلي:

- يعتبر السند صك مديونية على الجهة التي أصدرتها؛
- السندات هي فئة من الأوراق المالية ذات دخل ثابت، إذ تدفع الفوائد لحملة السندات سنوياً سواء حققت الشركة أرباحاً أو خسائر؛
- السندات هي وثائق تمثل اتفاقاً بين الشركة المصدرة لهذه الأوراق وبين المستثمرين تلتزم بمقتضاه الشركة بإرجاع القيمة الإسمية للسندات في فترة محددة؛
- يجب أن تظهر في وثيقة الإصدار: اسم المصدر، عدد السندات المصدرة، الضمانات الممنوحة للحملة مقابل اكتتابهم في السندات لطمأننتهم على مدخراتهم، كما تظهر سعر الإصدار الذي يجب أن يدفعه المكتتب للحصول على السند والذي عادة ما يساوي القيمة الإسمية له؛
- لا يشارك حامل السند في جمعيات المساهمة العامة ولا يكون لقرارات هذه الهيئات أي تأثير بالنسبة له.

2.2. أنواع السندات:

- **حسب طريقه تملكها وتداولها:**
- ✓ **سندات اسمية:** تحمل اسم صاحبها على وجهه صك السند، وتقيد في حساب الشركة ولا يتم تداولها إلا بعد موافقة الشركة وإثبات التنازل عنها في دفاتها؛
- ✓ **سندات لحاملها:** يتم تداولها بالتسليم ولا يحمل الصك اسم صاحبها، ولا يحتاج التنازل عنها موافقة الشركة أو إثبات التنازل في سجل الشركة.

• من حيث نوع العائد:

- ✓ **سندات ذات فائدة دوريه ثابتة:** هو النوع العادي المؤلف الذي يستحق فائدة بمعدل ثابت للقيمة الاسمية للسند بغض النظر عن نتيجة الشركة.
- ✓ **سندات ذات ايراد متغير:** ينقسم عائدها إلى فائدة ثابتة دورية ودخل اضافي يتغير بتغير أرباح الشركة، وتسمى أيضا سندات الدخل.
- ✓ **سندات ذات نصيب:** لها الحق في فائدة سنوية ويحصل بعضها والذي يعين سنويا بالقرعة على جوائز مالية كبيرة.

• وفقا لما تتمتع به من ضمان:

- ✓ **سندات عادية** ليس لها ضمان سوى الضمان العادي الذي يتمتع به الدائنون عادة.
- ✓ **سندات مضمونه برهن** على بعض أصول الشركة: مثل العقار.
- ✓ **سندات مضمونة بواسطة هيئة خارجية:** سواء من ناحية سداد قيمه السند أو الفائدة الدورية، وغالبا ما تكون هذه الهيئة احدى الهيئات الحكومية أو البنوك.

الفصل الثالث: الأدوات المالية المتداولة في سوق النقد

ما يميز الأدوات المالية في سوق النقد هو أنها أدوات قصيرة الأجل، أي لا تتجاوز مدتها السنة، ومن أبرز الأدوات المتداولة في سوق النقد نذكر:

1. أذونات الخزينة:

تمثل أوراقا مالية حكومية قصيرة الأجل لا يزيد تاريخ استحقاقها على السنة، ولضمان استمرارية وجود تلك الأذونات تحرص الحكومات على إصدارها دوريا. وتتميز أذونات الخزينة بسهولة التصرف فيها دون أن يتعرض حاملها لخسائر رأسمالية، فهي عادة ما تباع بسعر أقل من قيمتها الاسمية. ففي تاريخ الاستحقاق تلتزم الحكومة بدفع القيمة الاسمية المدونة على المستند ويمثل الفرق مقدار العائد الذي يتحصل عليه المستثمر.

2. القبولات المصرفية:

تصدر القبولات المصرفية عن البنوك التجارية عادة مقابل خصم معين، وذلك كوثائق دفع آجلة عند محاولة التجار في بلد ما استيراد سلعة من بلد آخر، فتكون هذه القبولات ضمانا على قيمة هذه السلع التي تسلم من طرف الأجانب إلى المستوردين وذلك وفقا للشروط المتفق عليها، والقبولات المصرفية أداة نقدية قصيرة الأجل تحدد فترة تسديدها ما بين 30 يوم و 270 يوم.

3. شهادات الايداع القابلة للتداول:

يقصد بها تلك الشهادات غير الشخصية التي تصدرها البنوك التجارية والتي يمكن لحاملها التصرف فيها بالبيع أو التنازل، كما يمكنه الانتظار حتى تاريخ الاستحقاق المدون على الشهادة وعادة ما تكون القيمة الاسمية ومعدل الفائدة لهذه الشهادات أكبر من مثيلاتها للشهادات الشخصية الغير قابلة للتداول في السوق. مع الأخذ بعين الاعتبار أن معدل الفائدة لكلا النوعين يتناسب طرذا مع تاريخ الاستحقاق.

ونظرا لأن هذه الشهادات تعد بمثابة ودائع لأجل فإنه لا يجوز استرداد قيمتها من البنك المصدر لها قبل تاريخ الاستحقاق، ويبقى السبيل الوحيد للتصرف فيها قبل ذلك التاريخ هو عرضها للبيع في السوق الثانوية.

4. الأوراق التجارية:

تتمثل في كمبيالات يتراوح تاريخ استحقاقها من 5 أيام الى 9 أشهر، وتقتصر ميزة التداول على الكمبيالات التي تصدرها منشآت الأعمال كبيرة الحجم ذات المكان الراسخة والمعروفة في المجتمع، وعادة ما تحصل

تلك المنشآت على ائتمان مفتوح لدى بعض البنوك التجارية تقوم بمقتضاه تلك البنوك بدفع قيمه تلك الأوراق لحاملها في تاريخ الاستحقاق، وهو ما يعد تقويه لمركز تلك الأوراق التجارية.

وفي ظل الطبيعة المتميزة لهذه الأوراق يمكن استخلاص بعض السمات الأساسية لها:

- أنها لا تكون مضمونة بأي أصل من أصول المنشأة، فالضامن الاساسي للمتعاملين فيها هو سمعه المنشأة ومكانتها، مما يؤدي بالبنوك لقبول سداد قيمة تلك الأوراق في تاريخ استحقاقها؛
- إن التزام البنوك بسداد قيمتها يجعل مخاطر الاستثمار في تلك الأوراق محدود، ومن ثم يصبح من المتوقع أن يكون معدل الفائدة الذي تحمله منخفضا؛
- تساهم الطبيعة المتميزة لهذه الأوراق في خلق سوق ثاني نشط لها؛
- نظرا لأن مركز هذه الأوراق المستمدة من مركز المنشأة المصدرة لها، فإنه ورغبة في حماية المستثمرين تنشر بعض المؤسسات المتخصصة دليلا خاصا بأسماء تلك المنشآت التي تصدر مثل هذه الأوراق.

5. اليورو دولار: "قرض الدولار الأوروبي"

يستخدم هذا المصطلح للدلالة المصرفية على الودائع المصرفية بالدولار الأمريكي، والتي يتم ايداعها في بنوك غير أمريكية أو في فروع لبنوك أمريكية تقع خارج الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بدلا من الاحتفاظ بالعملات المحلية حسب مواقع هذه البنوك أو الفروع.

6. اتفاقيات إعادة الشراء :

تمثل اتفاقيات إعادة الشراء أحد اساليب الاقتراض التي يلجأ إليها التجار المتخصصون في شراء وبيع الأوراق المالية لتمويل مخزون اضافي من أوراق مالية سهلة التسويق، وذلك لليلة واحدة أو بضعة أيام قليلة، وبمقتضى هذا الأسلوب يلجأ التاجر إلى أحد السماسرة المتخصصين في تلك الاتفاقيات ليبرم له اتفاقا مع أحد المستثمرين الذين يبحثون عن فرصة لإقراض أموال فائضة لديهم. ووفقا للاتفاق يبيع التاجر للمستثمر بصفة مؤقتة أوراقا مالية بما يعادل المبلغ الذي يحتاجه، كما يقوم في نفس الوقت بإبرام صفقة إعادة شراء تلك الأوراق من المستثمر بسعر أعلى قليلا من السعر الذي باع له به، على أن ينفذ صفقة إعادة الشراء في الموعد الذي تنتهي فيه حاجة التاجر للمبلغ الذي سبق وأن حصل عليه المستثمر. وهكذا تنتهي الاتفاقية بعودة الأوراق المالية إلى التاجر وعودة الأموال إلى المستثمر، ويعتبر فرق القيمة بين عقد البيع وعقد الشراء بمثابة فائدة على الأموال المقترضة.